مجلة كلية القانون والعلوم السياسية العدد (٩)

دور الدبلوماسية
في تفعيل السياسة الخارجية العراقية

أ. م. د. سليم كاطع علي
رئيس قسم الدراسات الاستراتيجية
مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ــ جامعة بغداد

المقدمة

تُعد الدبلوماسية من أهم ادوات السياسة الخارجية للدول في إطار التفاعلات الاقليمية والدولية، بفعل تداخل المصالح والقضايا المشتركة بين الوحدات الدولية من جهة، ونتيجة للتطور الكبير الذي شهدته العلاقات الدولية على المستويات السياسية والاقتصادية والثقافية والتكنولوجية والعسكرية من ناحيه اخرى. إذ ان التغيرات والتطورات المهمة التي شهدها حقل العلاقات الدولة سواء في طبيعتها او اهدافها أو وسائلها، وجعلها مختلفة في المعايير والمفاهيم والقيم التي سادت ردحاً من الزمن، تركت آثارها الواضحة على السياسة الخارجية للدول، ولا سيما الأداة الدبلوماسية كوسيلة مهمة لتنفيذ السياسة الخارجية.

ان التطور الذي شهدته العلاقات الدولية، أوضح ان صناعة القرارات الخارجية هي عملية نتاج للتداخل الواضح بين الديناميات الداخلية والخارجية، الى حد أضحى من الصعب إقامة حدود فاصلة بين ما يندرج ضمن السياسة الداخلية وما يرتبط بالممارسة الخارجية للدولة. الامر الذي أظهر الدبلوماسية بمفهومها ومعناها كفن إدارة المفاوضات اولاً واداة للسياسة الخارجية ثانياً، وبصورة جعل منها وسيلة للتواصل والتفاعل محلياً واقليمياً ودولياً، مما كان له الأثر الأول في تسوية المشكلات والخلافات بين الدول، واقامة التوازن بين المصالح المتعارضة وبين الأهداف المتباينة على مستوى التفاعلات الاقليمية والدولية.

وفي هذا السياق، فان الدبلوماسية بكونها معياراً حقيقياً لقياس مدى نجاح، او فشل السياسة الخارجية لأي دولة، جعلت من السياسة الخارجية العراقية أمام تحدي كبير يتمثل بإمكانية الدولة العراقية في توظيف الوسيلة الدبلوماسية بهدف تحقيق الأهداف والمصالح التي لها الاولوية في إدراك صانع القرار السياسي الخارجي العراقي، وبما يحقق التوازن في العلاقات مع الدول في التفاعلات الاقليمية والدولية على حدٍ سواء، فضلاً عن إشاعة روح التعاون والتوافق، إنطلاقاً من القواسم المشتركة، والابتعاد عن التنافر والتوتر في إطار العلاقات الدولية، للحصول على مكاسب استراتيجية أو تحقيق حلول مقبولة للقضايا المختلف عليها.

اهمية الدراسة:

تنطلق اهمية الدراسة من ان السلوك السياسي الخارجي لأي دولة إنما ينطلق من إعتبارات المصالح القومية ذات الصلة بالأمن القومي للدولة، وتمثل الدبلوماسية أهم ادوات السياسة الخارجية للدولة في إطار تحقيق الاهداف والمصالح القومية. كما تكتسب الدراسة أهميتها من ان الدبلوماسية كأداة للسياسة الخارجية العراقية تستدعي البحث عن منطلقات وثوابت جديدة بهدف ترميم تراكمات الماضي، والبروز كدولة فاعلة في المحيط الاقليمي، وبما ضمن المصالح الوطنية للعراق.

إشكالية الدراسة:

تتحدد مشكلة الدراسة من ان الإرباك والغموض الذي تتسم به البيئة الاقليمية والدولية، وإنعكاساته على صعوبة تحليل واقع التفاعلات السياسية، يفرض ضرورة إعادة توجيه الدبلوماسية العراقية، لتحقيق اهداف السياسة الخارجية، وبما يتلاءم وطبيعة التغيرات والتطورات الاقليمية والدولية.

فرضية الدراسة:

تقوم الدراسة على فرضية مفادها: ان الاهمية الكبيرة التي تتمتع بها الدبلوماسية في عالم اليوم، كأداة لتنفيذ السياسة الخارجية، ادت الى ان تحتل مكانة مهمة في إدراك صانع القرار السياسي العراقي، وتزداد تلك الاهمية مع تزايد التطورات والاحداث في إطار التفاعلات الاقليمية والدولية.

هيكلية الدراسة:

قسمت الدراسة الى ثلاثة مباحث رئيسة، إذ خُصص المبحث الاول لدراسة مفهوم الدبلوماسية والسياسة الخارجية، أما المبحث الثاني فتطرق الى مرتكزات السياسة الخارجية العراقية، وجاء المبحث الثالث ليتناول الدبلوماسية كوسيلة لتفعيل السياسة الخارجية العراقية.

المبحث الاول
مفهوم الدبلوماسية والسياسة الخارجية

تؤدي الدبلوماسية دوراً مهماً في نطاق العلاقات الدولية، إذ من خلالها يمكن إقامة العلاقات السياسية الدولية، ومعالجة كافة الشؤون التي تهم مختلف الدول سواء السياسية او الاقتصادية او العسكرية او الثقافية وغيرها، والعمل على التوفيق بين المصالح المتعارضة ووجهات النظر المتباينة. وإذا كانت الدبلوماسية هي أداة تنفيذ السياسة الخارجية، فان كلاهما مفهومان معقدان، وكنتيجة لذلك، يصعب الاتفاق حول معناهما، فثمة إختلاف بين مفهومي الدبلوماسية والسياسة الخارجية، يمكن تناوله وكما يلي:

أولاً: مفهوم الدبلوماسية

ان اصل كلمة الدبلوماسية يعود الى كلمة (Diploma)، ومعناها يطوي أو مزدوج في اليونان القديمة، وهي تشير الى الشهادة التي تمنح بعد إكمال منهج دراسي محدد، وكانت الشهادة تتألف من طبقتين او مطبقة من قطعتين، وكان الرومان في الأول يسمون وثيقة السفر المعدنية المختومة والمطوية بالدبلوما. وقد اخذت هذه الكلمة تتسع بمرور الزمن في معناها حتى شملت وثائق السفر الرسمية مثل الجوازات وتصريحات المرور عبر طرق الامبراطورية، فضلاً عن دراسة الوثائق الرسمية الاخرى مثل الاتفاقيات والمعاهدات[١]، وفي عام ١٧٠٠ إستخدمها الفرنسيون ليصفوا بعثاتهم الدبلوماسية، ثم إنتقلت الكلمة في عام ١٧٩٦ الى اللغة الانكليزية بواسطة إدموند بيرك، مشتقة من الكلمة الفرنسية [٢]Diplomatie.

وقد تطورت الدبلوماسية تطوراً كبيراً على مر العصور، كما تم تقنين العديد من الاعراف الدبلوماسية المستقرة في نظام قانوني دولي ينظم عمل البعثات الدبلوماسية والقنصلية والبعثات الخاصة، ويحدد وظائفها والحصانات والامتيازات الممنوحة للدبلوماسيين، كما هو الحال في الإطار القانوني في إتفاقية فينا للعلاقات الدبلوماسية لعام ١٩٦١، وإتفاقية فينا للعلاقات القنصلية لعام ١٩٦٣.

وقد ذهب فقهاء القانون الدولي العام الى تعريف الدبلوماسية بعدة تعريفات، إذ عرفها (براداييه فوديرة) بانها: « فن تمثيل السلطات ومصالح البلاد لدى الحكومات والقوى الاجنبية، والعمل على أن تحترم ولا تنتهك حقوق المواطن ومصالحه وكرامته، وأن لا تُمس في الخارج، فضلاً عن إدارة الشؤون الدولية ومتابعة المفاوضات السياسية وفقاً للتعليمات الصادرة من الحكومة بشأنها «[٣].

وعرفها (شارل كالفو) بانها: « علم العلاقات القائمة بين مختلف الدول، والمنبثقة

(١) د. فاضل زكي محمد، الدبلوماسية في النظرية والتطبيق، الطبعة الاولى، بغداد، مطبعة أسعد، ١٩٦٠، ص٧.
(٢) د. رافع علي المدني، الدبلوماسية الناعمة في السياسة الخارجية الصينية تجاه افريقيا: العرقات الصينية . السودانية نموذجاً (٢٠٠٠ . ٢٠١٠)، الطبعة الاولى، عمان، دار الجنان للنشر والتوزيع، ٢٠١٦، ص ١٢.
(٣) علاء أبو عامر، العلاقات الدولية: الظاهرة والعلم (الدبلوماسية والاستراتيجية)، الطبعة الاولى، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع، ٢٠٠٤، ص ١٦٤.

عن معاملاتها المتبادلة، وعن مبادئ القانون الدولي واحكام الاتفاقيات»[٤]، كما عرفتها موسوعة العلوم الاجتماعية بانها: « الاسلوب الشائع اليوم للإتصال بين الحكومات»[٥]. كما عُرفت الدبلوماسية بانها: « استعمال الذكاء والكياسة في ادارة العلاقات الرسمية بين حكومات الدول، والاشخاص الدوليين»[٦].

وإذ كانت العوامل الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية والعسكرية تشكل قوة الدولة، فان العامل الدبلوماسي يمكن عدَه البوتقة التي تصهر هذه العوامل جميعها، لتستخدمها قوة متماسكة في تنفيذ السياسة الخارجية للدول، وتحديد موقعها على سُلم القوى الدولية. وبهذا المعنى يذهب (محمد طه بدوي) الى: « ان الدبلوماسية هي عقل الدولة، الذي يصهر قواها الخام في طاقة فعالة في المجال الدولي، ثم يقدر قوة هذه الطاقة، ليحسن استخدامها في المجال الدولي على مقتضى المصلحة القومية»[٧]. فالمقدرة الدبلوماسية الفعالة لا تتوافر إلا في الدول المستقرة سياسياً، غذ ان الاستقرار سوف ينعكس إيجاباً على حُسن تنظيم الاجهزة الدبلوماسية.

ومما تقدم، فالدبلوماسية أهم وسائل تنفيذ السياسة الخارجية للدول، وهي تمثل مجموعة من القواعد والاعراف والمبادئ التي ترسخت بمرور الزمن، بهدف تنظيم العلاقات القائمة بين أطراف المحيط الدولي وإدارتها، وهي ثمرة مسيرة تاريخية طويلة في العلاقات الدولية بجميع ما تشهده من أشكال التعاون والصراع بين الامم والشعوب[٨]. ومما زاد من اهمية الدبلوماسية كأداة للسياسة الخارجية هو تنوع انماطها وتعدد أشكالها، فهي لم تعد ذلك النمط التقليدي المتمثل في شخصية السفير او في نشاط البعثة الدبلوماسية، وإنما توسعت وأخذا أشكالاً وانماطاً مختلفة، مثل دبلوماسية القمة أو الدبلوماسية الشعبية[٩]، والتي اصبح لها تأثير كبير على نفوس وعواطف الشعوب، إذ ان كسب قلوب الشعوب غاية ملحة لسياسات الدول المتطلعة، او التي تؤدي دوراً عالمياً في إطار القانون الدولي سواء عبر الامم المتحدة أم عبر وسائلها السياسية للوصول الى الاهداف العليا.

ثانياً: مفهوم السياسة الخارجية

تعددت تعريفات السياسة الخارجية عند علماء علم السياسة بشكل عام، وعلم العلاقات الدولية بشكل خاص، وان ذلك التعدد والتفاوت إنما يعكس تعقيد ظاهرة السياسة الخارجية، وصعوبة التوصل الى مجموعة الابعاد التي تندرج في إطارها والعلاقة بينها، فضلاً عن إنعكاسات بزوغ قوى جديدة في السياسة الدولية، وإختلاف واقع السياسة

(٤) د. فاضل زكي محمد، الدبلوماسية في عالم متغير، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ١٩٩٢، ص ٢٦.
(٥) د. رافع علي المدني، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٢ ـ ١٣.
(٦) سيف الهرمزي، مقتربات القوة الذكية الامريكية كآلية من آليات التغيير الدولي: الولايات المتحدة الامريكية إنموذجاً، الطبعة الاولى، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٦، ص ١٠٤.
(٧) يامن خالد يسوف، واقع التوازن الدولي بعد الحرب الباردة وإحتمالاته المستقبلية، الطبعة الاولى، دمشق، الهيئة العامة السورية للكتاب، ٢٠١٠، ص ص٤٥ . ٤٦.
(٨) د. ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة علم السياسة، الطبعة الاولى، عمان، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ٢٠١١، ص ١٨٧. وينظر: د. علاء ابو عامر، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٦٧ . ١٦٨.
(٩) سيف الهرمزي، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٠٤ . ١٠٥.

الخارجية من دولة الى اخرى(١٠).

تعد السياسة الخارجية من اهم المجالات في العلاقات الدولية والتي من خلالها تتبلور العلاقات الدولية بين الدول، كونها تفسر التوجهات المختلفة للدول في تعاملاتها الدولية بينها، فضلاً عن ذلك فان السياسة الخارجية هي مجموع التفاعلات والنشاطات للدولة والناتجة عن اتصالاتها الرسمية مع مختلف فواعل النظام الدولي، وفقاً لبرنامج محكم في التخطيط ومحدد الاهداف والمسارات، والتي تهدف من خلالها الى التأثير في سلوكيات الدول الاخرى او المحافظة على الوضع الراهن في العلاقات الدولية(١١).

وإزاء ذلك، فقد ذهب (جيمس دورتي) الى ان مفهوم السياسة الخارجية يشير الى: « تنفيذ الإختيارات، وتشكيل التفضيلات وتقويمها في دولة واحدة تجاه البيئة الخارجية على اساس مصالحها الوطنية، لذلك فان السياسة الخارجية لهذه الدولة أو تلك لا يمكن أن تتنصل او تتجنب الظروف السياسية الداخلية للدولة المعنية «(١٢). وعرف (مودلسكي) السياسة الخارجية بأنها: « نظام الانشطة الذي تطوره المجتمعات لتغيير سلوكيات الدول الاخرى، ولأقلمة انشطتها طبقاً للبيئة الدولية: المدخلات والمخرجات». أما(فيرنس وريتشارد سنايدر) فقد عرفا السياسة الخارجية بانها: « منهج للعمل او مجموعة من القواعد او كلاهما، تم إختياره للتعامل مع مشكلة او واقعة معينة تحدث فعلاً أو حدثت حالياً، أو يتوقع حدوثها في المستقبل»(١٣).

وركز (غلين بالمر وكليفتون مورغان) على ان السياسة الخارجية لأي دولة تسعى الى تحقيق هدفين هما: تغيير الوضع القائم، او الحفاظ على وضع ما من التغيير. وذهبا الى ان الركيزة الرئيسة لنجاح السياسة الخارجية هو توفير الأمن، لكنه ليس الهدف الجوهري الوحيد، ويتفاعل مع قدرات الدولة المادية او المعنوية، إذ يفترض الهدفين ان الدولة لكي تكون قادرة على تحقيقها يجب ان توفر التعاون مع الفواعل الاخرى، والواقعية في الرؤية لتوزيع القوة حول العالم، وبما ان المبدأ الرئيس للواقعية الجديدة هو الأمن، ونظراً لطبيعة التحديات والمخاطر الحالية التي تأخذ اشكالاً جديدة غير مألوفة، فقد نشهد تغييراً في مناهج السياسة الخارجية، يدفع الدول الى إتباع سياسة اما دفاعية تسعى الى المحافظة أو هجومية تهدف الى التغيير(١٤).

أما من الكتاب العرب، فقد ذهب الدكتور (محمد السيد سليم) الى ربط السياسة الخارجية بمجموعة من الابعاد، فهي لديه: « برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل المتاحة من اجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي، وطبقاً لهذا التعريف، فان السياسة الخارجية تنصرف الى

(١٠) د. احمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٩، ص ٢١ . ٢٦.

(١١) عربي لادمي محمد، السياسة الخارجية: دراسة في المفاهيم التوجهات والمحددات، الجزائر، المركز الديمقراطي العربي، ٢٠١٦، ص٥.

(١٢) جيمس دورتي وروبرت بالستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة: د. وليد عبد الحي، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات، ١٩٥٨، ص ٩٣.

(١٣) د. احمد نوري النعيمي، مصدر سبق ذكره، ص ٢١.

(١٤) غلين بالمر وكليفتون مورغان، نظرية السياسة الخارجية، ترجمة: عبد السلام علي نوير، الرياض، جامعة الملك سعود، النشر العلمي والمطابع، ٢٠١١، ص ٢٠.

مجموعة اساسية من الابعاد هي الواحدية والرسمية والعلنية والإختيارية والهدفية والخارجية والبرنامجية»[١٥].

ومن خلال ما تقدم، فالسياسة الخارجية تمثل ميزة سياسية محتكرة للدولة فقط، وانها تتضمن طائفة من المواقف او الافعال التي تحددها او ترسمها حكومة ما. ومن هذا المنطلق يمكن وصف السياسة الخارجية بانها السلوك السياسي الذي يتبعه صناع القرار في وقت معين مقابل سلوك غيره من اللاعبين الدوليين، خارج الحدود الاقليمية لدولته، وذلك بقصد إنجاز إحدى مكونات المصلحة الوطنية أو تطويرها او الدفاع عنها[١٦].

فالسلوك السياسي لأية وحدة دولية تحكمه ثلاثة ابعاد اساسية هي: البعد الهدفي والبعد الخارجي والبعد التأثيري، وهو ما يميز الحدث في السياسة الخارجية عن الحدث في السياسة الداخلية، على الرغم من صعوبة الفصل بين السياستين من الناحية العملية، وذلك لوجود إرتباط وثيق بينهما فرضته التطورات التي حدثت في المجتمع الدولي، فضلاً عن ان كلا السياستين الداخلية والخارجية هو نتاج لعملية صنع القرار في الوحدة الدولية. والذي يملك القرار الداخلي سواء اكان فرداً أم جماعة يملك ايضاً صنع القرار الخارجي، ولكن هذا الارتباط او عدم إمكانية الفصل بين السياسة الداخلية والخارجية يجب ان ينظر اليه في الدائرة العملية، اما من الناحية النظرية فان السياسة الخارجية كظاهرة لها بُعد مفاهيمي يميزها من الناحية التحليلية عن باقي الظواهر[١٧].

وعليه، فان تعريفات السياسة الخارجية توزعت ما بين من يدركها بدلالة الخطة، او بمعنى يقترب منها، وما بين من يفهمها سلوكياً، أي بمعنى التصرفات والسلوكيات التي تمثل صانع القرار في المحيط الخارجي. ومن ثم يمكن القول ان السياسة الخارجية تمثل الخطة التي ترسم التوجهات الخارجية للوحدة الدولية، والتي تطبق عملياً من خلال السلوك الخارجي لتحقيق اهدافها في البيئة الخارجية.

وقد يتبادر الى البعض ومن خلال التفاعلات بين الدول ان كلاً من الدبلوماسية والسياسة الخارجية ينطويان على مفهوم واحد ويرميان الى هدف واحد ، لأن الدبلوماسية غالباً ما تختلط مع مفهوم السياسة الخارجية. إلا ان الواقع يؤشر ان كلا المفهومين يختلفان عن بعضهما، فالسياسة الخارجية تمثل جوهراً أساسياً للدولة في علاقاتها مع الدول الأخرى على كافة المستويات الاقتصادية او السياسية او التجارية او المالية، بينما الدبلوماسية هي المكان المناسب للعمليات، إذ تقوم بتنفيذ سياستها الخارجية.

ومما تقدم، نستنتج ان الدبلوماسية هي الاداة الرئيسة في السياسات الخارجية للدول، والتي تبحث في علاقاتها ومصالحها مع الوحدات الدولية الاخرى، ومن خلالها يمكن للوحدة الدولية ان تعزز من مركزها ونفوذها في مواجهة الدول الاخرى. ولضمان نجاح الدبلوماسية ينبغي ان تدعمها جميع الادوات السياسية أو الدعائية أو النفسية او الاقتصادية أو العسكرية، وبما يحقق أهدافها في إقامة العلاقات السياسية الدولية وتدعيمها، ومعالجة كافة المشكلات والازمات التي يمكن ان تندلع بينها وبين غيرها من الدول الاخرى.

(١٥) د. محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، الطبعة الثانية، القاهرة، مكتبة النهضة العربية، ١٩٩٨، ص ٧.
(١٦) د. مازن إسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية: دراسة نظرية، بغداد، مطبعة دار الحكمة، ١٩٩١، ص ١٤.
(١٧) د. مثنى علي المهداوي، السياسة الخارجية: دراسة نظرية عامة، الطبعة الاولى، بغداد، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٢٠، ص ١٥.

المبحث الثاني
مرتكزات السياسة الخارجية العراقية

تشكل السياسة الخارجية برنامج عمل الدولة في المجال الدولي، الذي يتضمن تحقيق الاهداف الخارجية التي تسعى الدولة الى تحقيقها، والتي تعكس مصالحها الوطنية، فضلاً عن الوسائل اللازمة لتحقيق تلك الاهداف، وهنا يمكن القول بان عملية رسم السياسة الخارجية للدولة تنطوي ضرورة تحديد الاهداف الخارجية، الى جانب إختيار الوسائل او الادوات التي تكفل تحقيق هذه الاهداف بأكبر قدر ممكن من الفعالية.

ان السياسة الخارجية لأي دولة لا يمكن ان تُرسم من فراغ، وإنما تتأثر بمجموعة من الاعتبارات المتعددة والمتنوعة، والتي تسهم مجتمعة في تشكيل وتوجيه السياسة الخارجية للدولة، سواء عند مرحلة إعدادها والتخطيط لها أو عند مرحلة تنفيذها، ويمكن تحديد نوعين من العوامل التي تشكل اهم محددات السياسة الخارجية للدولة، وكما يلي[١٨]:

المحددات الخارجية: وهي المحددات التي تأتي من خارج حدود الدولة، وتتمثل بصورة توزيع القوة في النظام الدولي والاقليمي، انماط السلوك الدولي السائدة في المجال الدولي، التيارات والاتجاهات السائدة في مجال العلاقات الدولية، الافعال وردود الافعال المتبادلة بين اعضاء النظام الدولي، الضوابط ازاء القيود التي تحكم السلوك الخارجي للدول كالقانون الدولي والاعراف الدولية والمبادئ والاخلاقيات الدولية والرأي العام العالمي.

المحددات الداخلية: وهي التي تنبع من داخل الدولة ذاتها، وتتعلق بظروفها واوضاعها الداخلية، وتشمل على محددات: جغرافية مثل الموقع والمساحة والتضاريس والمناخ، ومحددات اقتصادية مثل الندرة او الوفرة في الموارد الاقتصادية، او كفاءة الاداء الاقتصادي، ومحددات ثقافية كالقيم والآيديولوجيات وخصائص الشخصية القومية، ومحددات سياسية كطبيعة النظام السياسي القائم، وشخصية القيادة السياسية، ومدى كفاءة الاجهزة الدبلوماسية، فضلاً عن عوامل القوة المتاحة للدولة سواء كانت عوامل طبيعية او اجتماعية.

وعليه، فان السياسة الخارجية للدولة بجميع قنواتها لا تختلف عن غيرها من السياسات، وذلك لأنها تهدف الى تحقيق اهداف محددة، تتأثر بطبيعتها بكمية القدرات الموضوعية والذاتية المتاحة للدولة في وقت معين ونوعيتها، إذ ان تنفيذها يتأثر بمدى الاستعداد الذاتي لإستثمار موارد الدولة ناهيك عن مدى تقبلها للتضحية والمخاطرة، فضلاً عن طبيعة إدراكها لأنماط التفاعلات الاقليمية والدولية.

وفي هذا السياق، فقد إنطلقت السياسة الخارجية العراقية في توجهاتها الخارجية من جملة من الثوابت الدستورية والقانونية، والتي بدورها تضع ضوابط وآليات التعامل

(١٨) محمد طه بدوي وآخرون، النظم السياسية والسياسات والعلاقات الخارجية الدولية، الاسكندرية، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١٣، ص ٣٣١.

العراقي الخارجي سواء مع الاطراف الاقليمية أو الدولية. ومما دفع بهذا الاتجاه هو تغير موازين القوى في النظام العالمي، وتعاظم آثار العولمة التي قلصت المسافات وأزالت الحواجز الآيديولوجية والجغرافية والسياسية، إذ لم يعد بإستطاعة أية دولة ان تعيش بمعزل عن قضايا العالم، فما يحدث خارج حدود الدول ينعكس سلباً او إيجاباً على ما يقع بداخلها، ومن ثم أصبحت البيئة السياسية الدولية اكثر تعقيداً وتداخلاً، وكان طبيعياً ان تتطور السياسة الخارجية العراقية لتنسجم مع هذه المتغيرات الدولية(١٩).

وقد شكل دستور الدولة العراقية لعام ٢٠٠٥ الإطار العام الذي تتحرك من خلاله الدبلوماسية العراقية، والتي تجسد توجهات السياسة الخارجية العراقية التي يصوغها رئيس الوزراء ويحدد أبعادها كونه المسؤول التنفيذي المباشر عن السياسة العامة للدولة(٢٠). وقد استندت الدبلوماسية العراقية ما بعد العام ٢٠٠٣ الى جملة من المبادئ والمنطلقات التي تعكس حرص العراق كدولة محبة للسلام والتعايش، وتقوية اسس التسامح والتفاهم والتفاوض بين الدول والشعوب، وإضفاء مزيد من الديمقراطية والتوازن على العلاقات الدولية، وتعميم الأمن والاستقرار، وتتلخص هذه المنطلقات بما يلي(٢١):

١. استقلالية القرار السياسي الخارجي العراقي وعلوية المصالح القومية للعراق.
٢. الابتعاد عن التحالفات الاقليمية المضادة في الدائرة الاقليمية، والبحث عن دور اقليمي ريادي دون الاضرار بمصالح الدول الاقليمية الاخرى، فضلاً عن نبذ سياسة المحاور والاستقطاب كأساس جوهري في علاقاتها الخارجية، لا سيما في منطقة الشرق الاوسط، التي تعاني من تصارع وتنافر الارادات والمصالح بين محاور وقوى اقليمية مختلفة، إنعكس بشكل سلبي على مصالح العراق الداخلية والخارجية.
٣. عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وإحترام سيادة الدول في التفاعلات الاقليمية والدولية، وهو اساس جوهري إعتمدت عليه السياسة الخارجية العراقية في الدائرة الاقليمية والدولية.
٤. رفض الصراعات والحروب كآلية لتسوية الخلافات بين الدول الاقليمية واعتماد منطق السلم والحوار الدبلوماسي البناء من اجل حلحلة تلك الخلافات.
٥. محاربة الكيانات والتيارات التي تتبنى العنصرية او الارهاب او التكفير، لا سيما وان العراق هو أكثر دول العالم معاناة من الارهاب ومخلفاته.
٦. حرمة استعمال الاراضي العراقية لتكون مقراً او ممراً او ساحة لنشاطات ارهابية او عدوانية، وان السياسة الخارجية العراقية تنطلق من ان العراق يشكل منطلق للسلام والحوار، ولا يشكل أي تهديد لأمن ومصالح أية دولة.

(١٩) جلال كاظم القيسي، التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية العراقية في عالم متحول، في كتاب: مجموعة باحثين، علاقات العراق الدولية وإنعكاساتها على الأداء السياسي، الطبعة الاولى، بغداد، بيت الحكمة، ٢٠١٢، ص ٤٨٣.
(٢٠) ينظر: دستور جمهوري العراق لعام ٢٠٠٥، المادة (٧٥).
(٢١) علي زياد العلي، منطلقات السياسة الخارجية العراقية وخياراتها حيال الازمة الخليجية: نحو دور مرتقب وتوازن اقليمي جديد، في كتاب: مجموعة باحثين، قطر وأزمة الخليج: عقدة الجيوبولتيك والتنافس الاقليمي، الطبعة الاولى، بيروت، مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية، ٢٠١٨، ص ٢٣٨.

وفي ضوء ما تقدم، فقد انطلق العراق في توجهاته السياسية الخارجية من التأكيد على مبادئ حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى، اذ جاء في المادة الثامنة من الدستور العراقي: (يراعي العراق مبدأ حسن الجوار ويلتزم بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى ويسعى لحل النزاعات بالوسائل السلمية، ويقيم علاقاته على اساس المصالح المشتركة، والتعامل بالمثل، ويحترم التزاماته الدولية)[٢٢]، كما اكدت المادة التاسعة على سلمية التوجهات السياسية الخارجية للعراق، عن طريق تأكيد إلتزامات العراق الدولية الخاصة بمنع إنتشار اسلحة الدمار الشامل إستخداماً، أو إنتاجاً، أو إمتلاكاً للتكنولوجيا المرتبطة به[٢٣]. ولا شك في ان هذه الثوابت اصبحت تتحكم في مسار السياسة الخارجية العراقية وأخلاقياتها سواء على المستوى الاقليمي أو الدولي، عبر إلتزام جمهورية العراق بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى، وبناء علاقات سلمية وبناءة مع الدول الاخرى، وفقاً لمبادئ حسن الجوار.

ان تلك المنطلقات الدستورية والقانونية، والتي شكلت الإطار العام للسياسة الخارجية العراقية، يجب ان لا تكون بعيدة عن إدراك صانع القرار السياسي الخارجي لطبيعة البيئة السياسية الدولية التي تجري في إطارها التفاعلات الدولية، لا سيما وان هذه البيئة تتسم بالتعقيد والتداخل، وان الصراع والتنافس اصبح السمة الغالبة على تفاعلاتها سواء الاقليمية او الدولية، وهو ما يتعين على السياسة الخارجية العراقية العمل على حماية الأمن الوطني ورعاية المصالح الوطنية العراقية.

ومما يعزز هذا الاتجاه، ان السياسة الخارجية اصبحت تمثل فن التعامل مع الآخرين (الاعداء والاصدقاء) على مقتضى المصالح الوطنية، إذ ان حماية المصالح الوطنية هي الغاية الأسمى التي تتوخاها الدولة من خلال تبنيها لسياسة خارجية معينة، وان وضوح مضمون المصلحة الوطنية في ذهن صانع السياسة الخارجية او متخذ القرار الخارجي يعد من أهم العوامل المهيئة لنجاح السياسة الخارجية وفعاليتها في تحقيق اهدافها[٢٤]. ومن ثم فان المصلحة الوطنية تمثل المعيار الحاكم الذي تحدد إستناداً اليه طبيعة العلاقات فيما بين الدول من حيث الصداقة والتعاون او من حيث العداء والصراع، فاذا كانت الغلبة لتعارض المصالح المشتركة كان الصراع، واذا حدث العكس إنفسح المجال امام التعاون الدولي الى حين، إذ ليس ثمة صداقة دائمة، ولا عداء دائم

(٢٢) ينظر: دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥، المادة (٨).

(٢٣) ينظر: دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥، المادة (٩).

(٢٤) د. مصطفى عبد الله خشيم، موسوعة علم العلاقات الدولية: مفاهيم مختارة، الطبعة الثانية، بنغازي، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان، ٢٠٠٤، ص ٢٢٧.

يمكن تعريف مفهوم المصلحة الوطنية بأنها: كل قيمة ذات اهمية للدولة تسعى الى تحقيقها او الحفاظ عليها، أو العمل على زيادتها. او هي مزيج من الاوضاع المادية والمعنوية الضرورية، او التي يعتقد صانع القرار انها ضرورية، لوجود الدولة واستمرارها واستقرارها، وضمان قيمها وإحتياجاتها ومصالحها واهدافها، بما يجعل من هذه الاوضاع المحرك لنشاطات الدولة ومواطنيها ومؤسساتها وهدفها، فلا ترضى بالمساومة عليها ولا التفريط بها، فتحميها بكل القدرات والوسائل والاساليب المتاحة لها. ينظر: د. علي عباس مراد، الأمن والأمن القومي: مقاربات نظرية، الطبعة الاولى، الجزائر ـ بيروت، ابن النديم للنشر والتوزيع ـ دار الروافد الثقافية/ ناشرون، ٢٠١٧، ص ٤٠. وينظر بذلك: د. مصطفى عبد الله خشيم، مصدر سبق ذكره، ص ص ٢٢٧ ـ ٢٢٨.

في العلاقات الدولية[٢٥].

ونتيجة للوضع السياسي الجديد الذي شهده العراق بعد عام ٢٠٠٣، وما رافقه من عملية تحول سياسي، فضلاً عن طبيعة المشكلات التي ورثها من النظام السياسي في المرحلة السابقة، فقد شهدت السياسة الخارجية العراقية تحولات أهمها:

١. إعتماد سياسة الانفتاح على المحيط الاقليمي والدولي، لا سيما بعد العزلة التي شهدها العراق قبل عام [٢٦]٢٠٠٣.
٢. الانتقال من مرحلة رد الفعل التي إتسمت بها المرحلة السابقة الى مرحلة الفعل المرسوم، تمهيداً للقيام بدور اوسع لرسم معادلات التوازن الاقليمية في المنطقة[٢٧]، على الرغم من ان هذه المرحلة تعرضت الى إنتقادات لمستوى الانجاز على صعيد السياسة الخارجية بسبب التحديات التي واجهتها الحكومات المتعاقبة، وفي مقدمتها ضعف التوافق السياسي، واستمرار التنازع في الصلاحيات الدستورية، فضلاً عن ضعف إختيار الموارد البشرية المسؤولة عن صناعة وإعداد وتنفيذ السياسة الخارجية العراقية.

ولا شك، فان التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية العراقية وفقاً للمنطلقات السابقة، سوف تعطي إنطباعاً إيجابياً حيال بقاء العراق خارج دائرة الصراع الاقليمي، على الرغم من صعوبة بقاء العراق خارج إطار التفاعلات السياسية الاقليمية، لا سيما وانه يبحث عن إعادة الثقة مع القوى الاقليمية المحيطة، فضلاً عن إتباع سياسة الانفتاح الاستراتيجي على القوى الفاعلة، بما يتلاءم مع مصالحه الخارجية وتطلعاته الاقليمية.

(٢٥) محمد طه بدور وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص ٣٣٢.

(٢٦) عبد الامير محسن، نحو بناء استراتيجية إقليمية في السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠٠٣، المجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العدد (٢٦ . ٢٧)، ٢٠١٥، ص ص ٢ . ٤.

(٢٧) علي زياد العلي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤٣.

المبحث الثالث
الدبلوماسية كوسيلة لتفعيل السياسة الخارجية العراقية

تعتمد السياسة الخارجية للدولة مجموعة من الادوات والوسائل، وتعبئة مجموعة من الموارد والمهارات المناسبة لتحقيق تلك الاهداف وبدون توافر تلك الموارد والمهارات يصبح من العسير تحقيق اهداف السياسة الخارجية، إذ أن ادوات السياسة الخارجية تنصرف الى تلك الموارد الاقتصادية والمهارات البشرية المستعملة في صياغة وتنفيذ السياسة الخارجية(٢٨).

وتعد الدبلوماسية أحد أهم أدوات السياسات الخارجية للدول، وهي العملية التي يتم خلالها اتصال حكومة دولة معينة بأجهزة صنع القرار في حكومة دولة اخرى اتصالاً مباشراً بما يضمن للدولة من خلالها موافقة الاطراف الاخرى على خططها واهدافها، ويشكل التفاوض الاداة الفاعلة والغاية التي تنشدها الدبلوماسية في ترتيبها للعلاقات الدولية إنطلاقاً من ان الدبلوماسية هي الاداة السلمية في تبادل العلاقات بين الدول والتي تهدف لإزالة اسباب الخلاف والعداء بينهما(٢٩).

وإنطلاقاً من ان المكانة السياسية للدولة في إطار البيئة الخارجية تتسم بالتغير والديناميكية بالضرورة، فان الامر يتطلب وضع سياسة خارجية عراقية تستجيب لهذه الضرورة، وقوام هذه السياسة الاعتراف بأن التفاعلات الاقليمية والدولية تشهد حالة من التقارب والتعاون تارةً، وحالة من التوتر والصراع تارة اخرى، في ظل بيئة اقليمية مرتبكة، تعاني من عدم الاستقرار، وتقاطع المصالح والارادات.

فانه يتوجب على صانع القرار السياسي الخارجي العراقي إعتماد مبدأ المبادرة بدلاً من ردود الفعل، من خلال التعامل مع الواقع الدولي والاقليمي، وتقدير ظروفه والاوضاع القائمة فيه تقديراً واقعياً، وحساب الامكانات الذاتية المرتبطة بالعراق، لكي يحافظ العراق على الموضوعية في بناء علاقاته الدولية، وهو ما يتطلب ترويض الواقع وتوظيفه خدمةً للمصلحة العراقية، والقبول بالتحقيق المرحلي للمنفعة الذي يقره الواقع، لكي تصل فيما بعد الى المنفعة الأكبر وفق ما مخطط له(٣٠). وهو ما يضع العراق اما متطلب اساس يتمثل بإعتماد نهج متكامل لجوانب العلاقات المتعددة الاقتصادية منها، والسياسية وفق قراءة موضوعية لمعطيات الواقع، عبر الحركة وسماتها الابداعية المبنية على الوعي المسبق والدقيق للأهداف المطلوب إنجازها.

وفي هذا السياق، ولأجل تحقيق اهداف السياسة الخارجية العراقية، فالأمر يتطلب إتباع دبلوماسية الانفتاح على آفاق جغرافية جديدة، أي التنويع الجغرافي للدبلوماسية، عبر تطوير وتوسيع نطاق الدبلوماسية من خلال التأقلم والتكيف مع البيئة الدولية

(٢٨) د. محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مصدر سبق ذكره، ص ٩١.

(٢٩) د. فكرت نامق العاني، النظرية التفاوضية وحل الصراعات الدولية، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد (١١)، ٢٠٠١، ص ص ١٦ ـ ١٧.

(٣٠) د. يسرى مهدي صالح ود. فايق حسن جاسم، الحياد الاقليمي في سياسة العراق الخارجية، مجلة النهرين، بغداد، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، العدد الخامس، تموز ٢٠١٨، ص ٦١.

الجديدة، فضلاً عن توسيع جغرافية المصالح في عالم متغير يزداد تعقيداً وترابطاً، إعتماداً على علاقات إقليمية متنوعة وشراكة مع البلدان المختلفة، وبما يضمن المصالح الوطنية العراقية(٣١).

وعلى الرغم من ان السياسة الخارجية العراقية لاسيما بعد عام ٢٠٠٣، إنطلقت من ثوابت ومنطلقات جديدة، للتعبير عن المبادئ والاهداف والتطلعات الاستراتيجية، الى جانب الدفاع عن سمعة العراق الدولية، إلا ان الواقع يؤشر وجود مجموعة من المتطلبات والشروط التي ينبغي العمل على تحقيقها، وهي تشكل تحدياً من جانب آخر امام السياسة الخارجية العراقية، وهي:

تحديد الاهداف والاولويات: إذ هناك ضرورة الى ان تكون المصالح الوطنية متطابقة مع أهداف السياسة الخارجية، وترتيبها وفق سلم الاولويات(٣٢). بمعنى ان السياسة الخارجية العراقية يجب ان تعتمد ترتيب لأولويات اهدافها، لكي تتسنى لها المفاضلة بينها في حالة تعارض هذه الاهداف مع بعضها، او في حالة قصور الامكانيات عن تحقيق هذه الاهداف مجتمعة. ويأتي في مقدمة هذه الاولويات ما يلي(٣٣):

ب. حماية الامن الوطني وسلامة الكيان الاقليمي للدولة.
ج. دعم قدرات الدولة وإمكاناتها من القوة بصورها المختلفة.
د. تأمين الرفاهية الاقتصادية لمواطني الدولة.
هـ. الدفاع عن قيم المجتمع واهدافه العليا وحماية الثقافة الوطنية.
و. الدفاع عن الآيديولوجية الرسمية للدولة والترويج لها دولياً.

إعتماد التخطيط الاستراتيجي: تشكل عملية التخطيط أهم خطوات بناء السياسة الخارجية، عبر تحديد التكاليف والارباح للخيارات والاهداف المطروحة(٣٤). فالدول الحديثة لا يمكن لها ان تحتل مكاناً يليق بسمعتها وهيبتها الدولية من دون ان تضع لنفسها خطة بعيدة وقريبة المدى تتناول جميع جوانب حياتها السياسية والاجتماعية والثقافية والعسكرية والاقتصادية، بما يتفق ومصالحها وتراثها القومي والفكري والحضاري(٣٥).

إذ تعاني السياسة الخارجية العراقية من ضعف التخطيط الاستراتيجي، والقدرة على استشراف المستقبل عبر جمع المعلومات وتحليلها من اجل إنجاز مهمة او تحقيق هدف معين، لا سيما وان الوظيفة الاهم في عملية التخطيط هي صناعة الخيارات في السياسة الخارجية. والجزء المتعلق بتوجيه العلاقات الخارجية يتمثل بالاستراتيجية السياسية الخارجية الذي تعبر فيه السياسة الخارجية عن خطوطها ومرتكزاتها الاساسية، وتأتي الدبلوماسية لتأخذ بهذه الخطوط والمرتكزات التي تحتويها السياسة الخارجية وتضعها

(٣١) د. كوثر عباس الربيعي، التخطيط للدبلوماسية العراقية: دبلوماسية المستقبل ... دبلوماسية التفاعل، في كتاب: مجموعة باحثين، علاقات العراق الدولية وإنعكاساتها على الأداء السياسي، الطبعة الاولى، بغداد، بيت الحكمة، ٢٠١٢، ص ص ٣٥٣ . ٣٥٤.
(٣٢) د. عامر مصباح، تحليل السياسة الخارجية، الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٨، ص ٢٨.
(٣٣) محمد طه بدوي وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص ٣٣٣.
(٣٤) د. عامر مصباح، مصدر سبق ذكره، ص ٣٥.
(٣٥) د. فاضل زكي محمد، الدبلوماسية في عالم متغير، مصدر سبق ذكره، ص ٢٨.

موضع التنفيذ والتطبيق(٣٦).

توحيد الرؤى السياسية: ان حقيقية كون السياسة الخارجية للدولة، إنما هي إنعكاس للسياسة الداخلية، يتطلب توحيد الجبهة الداخلية للعراق، عبر لملمة التنافر واختلاف الرؤى السياسية بين القوى السياسية العراقية، والتي أصبحت تشكل تهديداً فعلياً لمدى فاعلية السياسة الخارجية العراقية سواء في التفاعلات الاقليمية او الدولية.

إذ ان إختلاف توجهات الاحزاب على صعيد المواقف في السياسة الخارجية وتدخلاتها غير المؤسساتية أضعف من مسارات الدبلوماسية العراقية تجاه تفاعلات النظام الدولي، مما جعلها مضطربة لعدم وضوح الرؤية والتوجه تجاه القضايا الخارجية، وغياب وحدة إتخاذ القرار السياسي الخارجي. ولا شك فان تضارب الرؤى السياسية التي تمثل وجهات النظر المختلفة للقوى السياسية العراقية إزاء العديد من المتغيرات الرئيسة التي تحكم الفعل السياسي الخارجي العراقي، وتحدد نوعية العلاقات الدولية للبلد، إنعكس سلباً على وحدة القرار السياسي الخارجي، وعلى ماهية اهداف السياسة الخارجية العراقية(٣٧).

إعتماد فلسفة واضحة ومحددة في إطار رسم السياسة الخارجية العراقية، تتجاوز الافكار المنغلقة والطروحات العقائدية، التي يصبح من الصعب على العراق بوجودها مواكبة التطورات الحاصلة في البيئتين الاقليمية والدولية، إذ ان الفكر السائد في بيئة سياسية معينة قد يؤثر إيجاباً أو سلباً على طبيعة إدراك الدولة لمكانتها، وطبيعة دورها ومواقفه من التحالفات وتوازنات القوى في المحيط الخارجي، وهو ما يتطلب من الدبلوماسية العراقية إعتماد عدة مبادئ منها(٣٨):

١. الابتعاد عن ثنائية العدو والصديق.
٢. تبني الفكر البراغماتي في تحديد خيارات المواقف في السياسة الخارجية.
٣. تبني الحدود الاستراتيجية في تحديد اولويات السياسة الخارجية.

وعليه، ومن اجل انجاح الدبلوماسية العراقية هناك حاجة الى تبني سياسة خارجية واضحة المعالم وخالية من التناقض، لأن التناقض يؤدي الى إرباك سياسة الدولة ويحبط الثقة المتبادلة بين العراق وغيره من الدول ويسير بالعلاقات مساراً بعيداً عن الاستقرار والمصداقية الدولية، إذ من الذكاء الموازنة بين المصالح الذاتية للدولة وممكنات العمل في ظل المرحلة الدولية القائمة ومصالح أطراف الاقليم والمجتمع الدولي، وعدم إستعداء أي طرف من الاطراف.

ففي ظل ارتباك الوضع الاقليمي وتعدد ازماته يمكن القول ان الحنكة السياسية الدبلوماسية العراقية تستوجب فرضية عدم استعداء أي طرف اقليمي، والشروع بمرحلة انفتاح دبلوماسي اقليمي على دول الاقليم عموماً، وعلى المنظومة العربية والخليجية

(٣٦) علي حسين حميد، السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠٠٣: بين ضرورات دور اكاديمي وتجليات الواقع، المجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العدد (١٨)، ٢٠١١، ص ٢٣٠.

(٣٧) د. سعد السعيدي، المنطلقات الاساسية للسياسة الخارجية العراقية بعد إنتخابات ٢٠١٠، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد (٤١)، ٢٠١٠، ص ٣٤٩.

(٣٨) علي حسين حميد، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٩ . ٢٠.

تحديداً، فمن منطق الحكمة في الاستثمار السياسي ان يكون موقف العراق متوازناً مراعياً بين ثوابته الدستورية ومصالحه الوطنية العليا وان تكون لديه الارادة التامة في لعب دور الوسيط اذا ما طلب احد اطراف الازمة ذلك صراحة مع عدم اعتراض الطرف الاخر، إذ ان المقبولية لأطراف الازمة فضلاً عن الحيادية من العوامل المهمة لإنجاح جهود الوساطة(٣٩).

ولا شك فان استمرارية السياسة الخارجية العراقية، ومدى نجاح الدبلوماسية في المستقبل يتوقف على متغيرين رئيسين هما:

١. طبيعة الوضع الداخلي العراقي من حيث تكريس مبدأ الديموقراطية التوافقية والمحاصصة السياسية، وتباين الطروحات الفكرية والايديولوجية والرؤى بين القوى والاحزاب السياسية، مما ادى الى تباين المواقف حيال العديد من الازمات الاقليمية، وانطلاقاً من ان السياسة الخارجية هي امتداد للسياسة الداخلية مما يتطلب توحيد الجبهة الداخلية وضرورة الموازنة بين منهج الدولة الثابت ومراعاة الخصوصية السياسية لهذه القوى في سبيل كسب الاطراف الاقليمية والدولية للحصول على الدعم اللازم الذي يحتاجه العراق مستقبلاً(٤٠).
٢. طبيعة الوضع الاقليمي الذي يمثل ساحة جيبوليتيكية لصراع الارادات والتنافس بين القوى الاقليمية سعياً وراء تحقيق اهدافها ونفوذها في المنطقة. فضلاً عن حالة الاستقطاب الشديد التي يتسم بها النظام الدولي بين الولايات المتحدة الامريكية ومن يساندها في المنطقة، وروسيا الاتحادية وحلفائها الذي اصبح حقيقه لا يمكن نكرانها، وهو ما له اثار سلبية على الوضع الداخلي لدول المنطقة عموماً وعلى العراق تحديداً، مما يستدعي من صانع القرار السياسي الخارجي العراقي اعتماد منهج الوسطية في القرار الخارجي وعدم الاصطفاف او التمحور في أي من سياسات المحاور في المنطقة، فلدى العراق خلافات ومشاكل مع دول المنطقة وان سياساته يجب ان لا تبنى على هذه الخلافات وانما العلاقات يجب ان تبنى على اساس المشتركات وهي كثيرة والانطلاق منها لتوسيع المساحات المشتركة والمنافع المتبادلة التي تسمح بحل الخلافات لاحقاً(٤١).

وفي ضوء ما تقدم، ومن اجل ضمان فاعلية السياسة الخارجية العراقية في البيئتين الاقليمية والدولية، فالعراق بحاجة ماسة لتنشيط دبلوماسية متعددة الابعاد، إنطلاقاً من مبدأ البراغماتية المتوازنة تجاه القضايا المختلفة، وتطوير علاقاته مع الدول الاخرى على المستوى الاقليمي والدولي. وهو ما يستلزم الحفاظ على قنوات الاتصال مفتوحة مع بقية الدول، بصورها المتعددة المباشرة وغير المباشرة، التي هي ضرورية سواء في أوقات

(٣٩) د. علي حسين حميد وكرار كريم راضي، نحو دور عراقي فاعل في حلحلة الازمات الاقليمية: الدبلوماسية العراقية والازمة القطرية إنموذجاً، في كتاب: مجموعة باحثين، قطر وأزمة الخليج: عقدة الجيوبولتيك والتنافس الاقليمي، الطبعة الاولى، بيروت، مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية، ٢٠١٨، ص ٢٥٧.

(٤٠) علي زياد العلي، مصدر سبق ذكره، ص ص ٢٣٥ . ٢٣٦.

(٤١) د. علي حسين حميد وكرار كريم راضي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥٨.

كلية القانون و العلوم السياسية

السلم او الحرب، اذ لابد من تبادل المعلومات ووجهات النظر بين اطراف التفاوض، كما ولابد من معالجة العقبات التي تواجه العمل التفاوضي بشكل سريع وحاسم، لتمكين الوسيلة الدبلوماسية من تحقيق اهدافها[٤٢].

ومما تقدم، نخلص الى ان الدبلوماسية كأداة للسياسة الخارجية العراقية تسعى الى التوفيق بين المصالح المتعارضة ووجهات النظر المتباينة، يجب ان تصب في تحقيق المصلحة القومية للدولة عبر تسخيرها لكافة الادوات والوسائل الكفيلة بتحقيق تلك الاهداف، وهو ما يتطلب ادراكاً موضوعياً للوضع العراقي الداخلي، وحقائق النظام الدولي الحالية، والاستفادة من استراتيجيات وتكتيكات التفاوض لتحسين اداء السياسة الخارجية العراقية وصولاً لتحقيق اهدافها، والتخلص من كافة الضغوطات الاقليمية والدولية. ومن ثم فان دعوات العراق نحو الانفتاح الاقليمي والدولي، والسعي نحو تحقيق السلام والتعاون البناء بين مختلف الاطراف الاقليمية، يجب ان لا يكون مجرد خطاب سياسي مرحلي، فهو لن يزيل الشكوك والتراكمات السلبية التي يحملها التاريخ، وإنما ضرورة تجسيد ذلك بإطروحات علمية وواقعية تتناسب وظروف البيئة الاقليمية والدولية، ومصالح واهداف العراق.

٤٢ د. فكرت نامق العاني، مصدر سبق ذكره، ص ٣٢.

الخاتمة

شكلت الدبلوماسية أحد أهم ادوات تنفيذ السياسات الخارجية للدول في تعاملها مع الدول الاخرى، والتي تشير الى إدارة العلاقات الدولية من خلال تفاعل المبعوثين الدوليين حول قضايا حيوية، لها الاولوية في ذهنية صانع القرار السياسي الخارجي، مثل تنمية العلاقات الودية، والابتعاد عن الحروب والتوترات، وإقامة العلاقات الاقتصادية والسياسية والثقافية، وبما يسهم في ديمومة الأمن والاستقرار في إطار التفاعلات الاقليمية والدولية.

ان جميع الوحدات الدولية في عالم اليوم، وفي ظل التطورات التي تشهدها البيئتين الاقليمية والدولية، لا تستطيع الاستغناء عن الدبلوماسية كوسيلة فاعلة لتنفيذ اهداف السياسة الخارجية، إذ ان هدف الدبلوماسية هو التوفيق بين المصالح والارادات المتقاطعة للدول، ومحاولة فتح قنوات للإتصال فيما بينها، وإيجاد الحلول والمعالجات للمشكلات والازمات التي تسود تفاعلات العلاقات الدولية.

ووفقاً لما تقدم، فقد إستندت السياسة الخارجية العراقية، وفق دستور عام ٢٠٠٥، على اسس ومبادئ واضحة وثابتة في كيفية التعامل مع مختلف القضايا والازمات الاقليمية والدولية، وإعتمدت على منطلقات إتصفت بالواقعية، لا سيما في ظل التحديات والتهديدات التي تواجه العرق، ومدى المخاطر المترتبة على تفاعلات المحيط الاقليمي، الذي يتسم بالتنافر وعدم الاستقرار، والصراع أحياناً.

وتأسيساً على الرؤية الواقعية للأحداث، فعلى صانع القرار السياسي العراقي ان يدرك، انه على الرغم من التقاطعات بين القوى الاقليمية، فأنها لا يمكن ان تلغي ثوابت الجغرافيا أو معطيات التاريخ، وهو ما يرتب على السياسة الخارجية العراقية العمل على تبني دبلوماسية متعددة الابعاد، عبر إعتماد الانفتاح الاستراتيجي على مختلف القوى الاقليمية والدولية، بهدف تجاوز تراكمات الماضي، فضلاً عن العمل على تصفير المشكلات مع دول الجوار الاقليمي، وإرساء مبدأ التعاون والشراكة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى.

ولأجل ضمان نجاح الدبلوماسية في تحقيق اهداف السياسة الخارجية العراقية، فيجب على صانع القرار السياسي ان يأخذ بنظر الاعتبار تناقضات الداخل، وصراعات الخارج، وضرورة تحديد المخاطر والعمل على حماية المصالح الوطنية، وان السير في هذا الاتجاه سوف يجعل من الدبلوماسية العراقية قادرة على تحقيق أهداف السياسة الخارجية.